العدد الرابع

مجلة إشكالات بحثية
PROBLÉMATIQUES DE RECHERCHE
ISSN 3085-5055

يوليوز 2025

ذة.عائشة سلمان
أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
والاجتماعية بتطوان،
جامعة عبد المالك السعدي

هالة الغازي
طالبة بسلك الدكتوراه
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية
بتطوان

قانون المالية لسنة 2025 ورهان تثبيت أسس الدولة الاجتماعية

مقدمة:

عند الحديث عن المسألة الاجتماعية بالمغرب يستدعي استحضار سياقات مجتمعية محددة ومراحل تاريخية مفصلية، لفهم طبيعة هذه المسألة وتناقضاتها المختلفة. فمنذ حصول المغرب على استقلاله، كان الهاجس الاجتماعي حاضرا لدى الفاعل الرسمي باختلاف رهاناته السياسية والأمنية، وقد جاءت عدة محاولات لمأسسة الحقل الاجتماعي في مرحلة ما بعد الاستقلال عبر إنشاء مؤسسات عمومية كالتعاون الوطني سنة 1957، والإنعاش الوطني سنة 1961 وإحداث صندوق المقاصة وعدد من برامج التغذية وبرنامج الأولويات الاجتماعية... إلا أن هذه البرامج والمؤسسات كانت مرتبطة أساسا بتقديم الدعم المباشر للفئات الأكثر فقرا وهشاشة من أجل الحفاظ على استقرار المجتمع وتوفير شروط استمراريته لتجاوز التحديات السياسية التي كانت تواجهها الدولة في تلك المرحلة عن طريق نهج الضبط الاجتماعي والأمني.

ونظرا لهشاشة الاقتصاد الوطني عجزت الحكومة عن تسديد ديونها لصندوق النقد الدولي، ففرض على المغرب توجهات اقتصادية واجتماعية دفعته إلى تطبيق ما سمي ببرنامج التقويم الهيكلي سنة 1982[1]. وقد أدى فشل هذا البرنامج،

[1] يمكن اختصار هذه التوجهات التي جاء بها برنامج التقويم الهيكلي في ثلاث أمور أساسية:
.القيام بإصلاح ضريبي وجبائي
.رفع الدعم عن القطاعات الاجتماعية الغير منتجة
.الرفع من ميزانية الاستثمار

إلى ظهور مستويات جديدة للتعامل مع المسألة الاجتماعية لحل الاشكالات الحقيقية التي عانى منها المجتمع المغربي آنذاك، وفي هذا السياق تم الاعلان عن مشروع " المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في سنة 2005 بتوجيه من البنك الدولي، من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق المجالية وتعميم التنمية بشكل متساو بين جميع المواطنين في مختلف جهات المملكة. الا أن هذه المبادرة اعتمدت على " مقاربة إحسانيه" الشيء الذي أدى الى استمرار الاختلالات الاجتماعية في التعمق، والفوارق الطبقية والمجالية في التوسع.

ونتيجة لهذا المعطى، جاء دستور2011 للإعلان بوضوح عن أسس الدولة الاجتماعية، في مجموعة من الفصول التي أشارت بشكل مباشر أو بشكل ضمني للبعد الاجتماعي للدولة المغربية؛ حيث أن العقد الاجتماعي الذي أقرته الوثيقة الدستورية قائم على تعزيز الحقوق والحريات وإحداث المؤسسات القادرة على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ العديد من السياسات العامة التي تهدف إلى تحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والحد من التفاوتات الاجتماعية والاقليمية طوال الفترة 1999-2019.

وقد أبانت ظروف جائحة كوفيد 19 عن ضعف النظام الاقتصادي العالمي المنتهج من قبل العديد من الدول بحيث ظهرت هشاشة الأنظمة الاجتماعية المعتمدة وبرزت بشكل واضح محدودية البرامج التنموية وضعفها في صيانة كرامة المواطن في ظل غياب منظومة فعالة ومنصفة للحماية الاجتماعية. وهذا الوضع ازداد تأزما مع الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من غلاء في أسعار المحروقات وآثاره على ارتفاع أسعار المواد الأساسية وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن.

وتأسيسا عما سبق، واجه المغرب تحديات لها ارتباط بالأوضاع المعيشية، مع استمرار التأثيرات الخارجية على الواقع الاقتصادي للبلاد والتي عمقت الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية لغالبية فئات المجتمع المغربي. مما عجل في اقتناع الملك والطبقة السياسية بضرورة التسريع في مراجعة أسس هذه المنظومة من أجل التخفيف من الفجوة الاجتماعية التي ازدادت اتساعا عقب جائحة كوفيد 19. وبغية مأسسة شبكات الأمان الاجتماعية شرعت الدولة في صياغة تصور جديد للحماية الاجتماعية وتعميمه على جميع المغاربة قبل حلول عام 2025 ببلورة القانون الإطار 09.21 الذي تم التصويت عليه في البرلمان في شهر مارس 2021 لتحسين الولوج لخدمات الضمان الاجتماعي، الى جانب اصلاحات

أخرى مرتبطة بتقنين التدخل الاجتماعي عبر تطوير منظومة الاستهداف وتحديد الفئات التي من حقها الاستفادة من هذا التأمين.

إلا أن نجاح ورش بهذه الأهمية يحتاج الى مقاربات جديدة للتمويل تأخذ بعين الاعتبار تأهيل البنيات التحتية لقطاع الصحة العمومية، وتعزيز الموارد البشرية التي ستواكب هذا الورش. ورغم بروز الخطوط العريضة المساهمة في تفعيل هذه المنظومة على أرض الواقع بغية تثبيت دعائم الدولة الاجتماعية في قانون المالية لسنة 2023، إلا أن السياسة المالية لهذه السنة اتسمت باستمرار الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية على الصعيدين الدولي والوطني، إلى جانب ضعف مواكبة الدعم والتمويل من مختلف القطاعات، وتأثير التغيرات المناخية على الاستثمار المنتج. وتفعيلا للتوجهات الملكية وتنزيلا للبرنامج الحكومي 2021-2026 لمجابهة المخاطر المستقبلية والتأثيرات الظرفية التي شهدها المغرب في الآونة الأخيرة ضمنها زلزال " الحوز.

وتكمن أهمية الموضوع المراد معالجته إلى بيان أهم التدابير المتخذة لمواجهة مختلف التداعيات التي يمكن أن تؤثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد لإنجاح أسس الدولة الاجتماعية.

إلا أن هذه الرهانات السياسية والاقتصادية التي حملها مشروع الدولة الاجتماعية أثارت إشكالية أساسية تمس طبيعة النموذج نفسه وحدوده في ضوء هذا القانون.

ومن هنا يمكن صياغة إشكالية هذا الموضوع المعالج في الشكل التالي:

فإلى أي حد استطاعت المؤهلات والإمكانات التمويلية لقانون المالية لسنة 2025 ترسيخ وتثبيت دعائم وركائز الدولة الاجتماعية في ظل حجم التحديات المستقبلية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا معالجتها وفق المحورين التاليين :

المبحث الأول المعنون ب"التوجهات العامة لقانون المالية لسنة 2025 الذي سيتناول التوجهات الكبرى التي أطرّت مضامين قانون المالية لسنة 2025.أما **المبحث الثاني الموسوم "بواقع** إرساء دعائم الدولة الاجتماعية: تمويل منظومة الحماية الاجتماعية في قانون المالية لسنة 2025 نموذجا" سنخصصه لتحليل كيفية تمويل منظومة الحماية الاجتماعية في إطار قانون المالية لسنة 2025، مع الوقوف عند التحديات التي تعترض تنزيل هذا الورش الطموح، ومدى انسجام التدابير المالية المعتمدة مع مبادئ الحكامة، والاستهداف العادل، والنجاعة الاقتصادية.

المبحث الأول:

التوجهات العامة لقانون المالية لسنة 2025

سنسلّط من خلاله الضوء على أبرز الأولويات الاستراتيجية الرامية إلى ترسيخ أسس الدولة الاجتماعية وإنعاش الاقتصاد الوطني **(المطلب الأول)**، وهذا ماجاء به قانون المالية لسنة 2025 كمحطة هامة لتفعيل التوجهات الملكية التي وردت في خطابي 29 يوليوز 2023 بمناسبة عيد العرش و بتاريخ 13 أكتوبر 2023 لافتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادي عشر، ويأتي أيضا كتنفيذ لباقي التزامات البرنامج الحكومي برسم الفترة الممتدة ل (2021 -2026) و لتوصيات التقرير العام حول النموذج التنموي الجديد.وذلك عبر تحليل الرهانات الاقتصادية والسياسية التي تسهم في تعزيز مرتكزات هذه الدولة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول : محاور التدخل الاستراتيجي في إطار قانون المالية لسنة 2025

ألقت الأزمة العالمية وما أعقبها من ركود في الاقتصاد العالمي بظلالها على الاقتصاد الوطني، فالدورة الاقتصادية بالمغرب تأثرت بالأزمات الجيوسياسية و الجيو اقتصادية الخارجية. فتباطؤ النشاط الاقتصادي في عدد من الدول المتضررة (من أزمة كوفيد 19، من الحرب الروسية –الأوكرانية، التغيرات المناخية، تراجع التجارة العالمية...) أظهر مدى ارتباط اقتصادات الدول النامية ومنها المغرب بالدورات الاقتصادية العالمية.

وعلى هذا الأساس، فإن قانون المالية لسنة 2025[2] حاول وضع توجهات عامة تهدف إلى **مواصلة تثبيت أسس الدولة الاجتماعية**؛ بحيث تم تسطير أهم المستجدات المساهمة في تدعيم ركائزها، وذلك عبر مواصلة استمرار استراتيجية تعميم الحماية الاجتماعية من خلال الارتقاء بالنظام الصحي لاسيما تحسين العرض الصحي (تأهيل المراكز الاستشفائية الإقليمية والجهوية - إعادة بناء مستشفى ابن سينا بالرباط)، إلى جانب تعزيز الموارد البشرية. والهدف من ذلك هو تحقيق معدل تأطير يعادل 25 مهنيا صحيا لأطباء وممرضات وقابلات لكل 10.000 شخص بحلول سنة 2026 و45 في أفق سنة 2030، ثم العمل على إحداث نظام معلوماتي مندمج من أجل تعزيز أهم المبادئ الساهرة على تطوير المنظومة الصحية الوطنية. التي خصصت لها الحكومة منذ القانون المالية لسنة 2024 قدر مالي يتمثل في 31 مليار درهم،

[2] قانون المالية لسنة 2025)قانون رقم 60.24) المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7362 بتاريخ 19 ديسمبر 2024.

أي بزيادة 2.6 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2023. كما أنه سيتم العمل على مواصلة المساعدة الاجتماعية المباشرة بتفعيل الوكالة الوطنية المختصة [3] .

بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الحكومة؛ مواصلة تنفيذ " خارطة طريق لإصلاح منظومة التربية الوطنية 2022-2026 " المدارس عمومية ذات جودة للجميع. وتحقيقا لهذه الغاية من المتوقع تعميم مرحلة التعليم الأولي بحلول سنة 2028 والتوسع التدريجي في مؤسسات الريادة. ويظهر نفس الوقت على مستوى إصلاح التعليم العالي [4]. بالإضافة إلى مواصلة تنزيل برنامج إعادة إعمار المناطق المتضررة من زلزال الحوز الذي يستهدف 4.2 مليون نسمة وانطلق منذ سنة 2024 إلى غاية سنة 2028 وخصص له ميزانية تقدر ب 120 مليار درهم. إلا أن المعنيين والمتضررين من هذه الفاجعة يعبرون عن غضبهم واستيائهم من عملية تدبير ملف زلزال الحوز. ثم عملت الحكومة على مواصلة دعم السلع والخدمات الأساسية لاسيما غاز البوتان والسكر الدقيق الوطني للقمح عبر تخصيص ما يعادل 16.5 مليار درهم لصندوق المقاصة برسم سنة 2025، وذلك من أجل استفادة الأسر من التحويلات النقدية التي من المرتقب أن تنتقل من 2.5 مليار دولار في 2024 إلى حوالي 3 مليار في 2026، لتشمل خمسة ملايين أسرة بدلا من أربعة ملايين[5].

وبالرغم من ذلك، يظل تأثير التحويلات النقدية المباشرة على تحسين القوة الشرائية للفقراء موضع شك، نظرا لضعف المبالغ المقدمة للأسر المستفيدة وسرعة تآكلها بفعل موجات التضخم[6].

---

[3] مع العلم أن 5 ملايين أسرة و18 مليون شخص تم تسجيلها في السجل الاجتماعي الموحد بنهاية يونيو 2024 .وسيتم الرفع من هذا الدعم ابتداء من شهر يناير 2025 ليصل إلى 250 درهم عل كل طفل من الأولاد الثلاثة أو دون 6 سنوات أو في وضعية الإعاقة (360 درهم) و 175 درهم إلى الأطفال غير المتمدرسين . وسيكون مصدر التمويل للتغطية الصحية والدعم المباشر حسب المذكرة التوجيهية لمشروع قانون المالية لسنة 2025 من :

- إعادة توجيه الموارد التي كانت موجهة لعدد من البرامج الاجتماعية .
- الموارد المتأتية من المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات.
- العائدات الضريبية المخصصة للصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي .
- الإصلاح التدريجي لصندوق المقاصة .

[4] عبر وضع إصلاحات عميقة في قطاع التربية والتعليم باعتبارها ركيزة أساسية لبناء الدولة الاجتماعية، فقد عملت على إعداد خريطة طريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع في ضوء أحكام القانون الإطار 51.17 المتعلقة ب منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي.

[5] مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025، ص: 35

[6] عبد الرفيع زعنون " تفكيك صندوق المقاصة في المغرب: هل تدفع الفئات الفقيرة والمتوسطة ثمن الإصلاح " نشر بتاريخ 13 يونيو 2025، عبر الموقع الإلكتروني - https://www.arab-reform.net/ar/publication/ - تاريخ الاطلاع 2025/07/22 على الساعة 03:07

وفي سياق عملية **توطيد دينامية الاستثماروخلق فرص الشغل**؛ تم وضع في قانون المالية لسنة 2025 خطط العمل على مدى 5 سنوات، بهدف حل إشكالية الشغل خاصة في المناطق القروية. بالإضافة إلى خلق 200 ألف فرصة شغل مباشرة و غير مباشرة في قطاع السياحة في أفق سنة 2028. وهي تعتمد بشكل أساسي على المشاريع الجارية و تلك التي سيتم تنفيذها استعدادا للمونديال 2030.

من هنا يمكننا **أن نتساءل** عن الوعود التي قدمتها الحكومة من أجل خلق مليون فرصة شغل خلال ولايتها ومحاربة البطالة لأن هذه الأخيرة قد ارتفعت نسبتها. وبالتالي ما الحل التي ستقدمه الحكومة مستقبلا لمحاربتها و التقليل منها في صفوف المتخرجين وذوي الشواهد العليا.

وفي إطار **الإصلاحات الهيكلية التي يشملها قانون المالية لسنة 2025**[7]، جاء التركيز أكثر على التفعيل العملي والرقمنة والتكوين في قطاع العدالة، مقارنة بالخطوط العامة في قانون المالية لسنة 2024 بحيث نص المحور الثالث على مجموعة من التدابير التي تنسجم مع المقاربة التكاملية للتوجهات الاجتماعية والاقتصادية لمالية 2025 ؛ حيث تم اختصارها في إصلاح نظام العدالة ودعم الاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية [8] بغية تعزيز دولة الحق والقانون وضمان الأمن القانوني والقضائي اللازم لتحقيق التنمية الشاملة[9]. مع ضرورة تعزيز الجهوية المتقدمة عبر الرفع من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة المخصصة لميزانيات الجماعات الترابية من ٪30 إلى ٪32، ثم مواكبة الجهات في إعداد الجيل الثاني من البرامج التنموية للجهات. وفي نفس السياق تم التشديد على أهمية إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ، من خلال مواصلة تحديث الإدارة وتفعيل اللاتمركز الإداري وإرساء نظام النجاعة وإعادة هيكلة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية في مالية 2025 التي تتوجه نحو هندسة هيكلية أكثر وضوحًا لضمان دورها كرافعة استراتيجية، بينما في 2024 كانت المبادئ مطروحة ضمن إطار الحوكمة.

---

[7] عرض حول " مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 " من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 أكتوبر 2024، ص: 44.

[8]. في قانون المالية لسنتي 2023 و2024 نصت الحكومة على مجموعة من المستجدات التي تهم عملية نقل المناصب المالية للقضاة والملحقين القضائيين وتدبير وضعيتهم الإدارية والمالية إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية ثم العمل بموجب القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، على نقل رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء من وزير العدل إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

[9] يتم ذلك عبر تأهيل البنية التحتية للمحاكم والرفع من المؤهلات والكفاءات المتعلقة بالموارد البشرية ثم مواصلة تعميم محاكم الأسرة من خلال التنزيل التدريجي لمشروع التحول الرقمي للإدارة القضائية وتحديثها.

أما بخصوص **استدامة المالية العمومية**، تبنّى كل من قانون المالية لسنتي 2024 و2025 جملة من الإجراءات الرامية إلى ضبط التوازنات الماكرو-اقتصادية وتحقيق نجاعة الإنفاق العمومي[10] و التي تعتزم الحكومة على إثرها إصلاح القانون التنظيمي للمالية، والذي سبق أن أعلنت عن ملامحه الرئيسية في البرلمان[11]. كما عملت على ترشيد النفقات وضبطها من خلال حصر المقترحات بخصوص نفقات الموظفين في الاحتياجات الضرورية لضمان تنزيل الأوراش الإصلاحية الملتزم بها، وتقديم الخدمات للمواطنين في أحسن الظروف بالإضافة إلى نفقات التسيير التي تم ربطها لترشيد استعمال المياه وتقليص نفقات الاستهلاك الكهرباء، ثم الحرص على استعمال الطاقات المتجددة، عبر عقلنة النفقات المتعلقة بالاتصالات ومراكمة المتأخرات وإعطاء الأولوية لتصفيتها خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء. والغاية من ذلك هو التحكم في عجز الميزانية وديون الخزينة وذلك من خلال التخفيض الأولي إلى 3٪ وديون الخزينة إلى 70٪ من الناتج الداخلي الخام بحلول سنة 2026[12].

إلا أن هذه الإصلاحات تظل غير كافية وتشكل الحلقة الأضعف في التدابير والاستراتيجيات الكبرى التي تشتغل عليها الحكومة في ظل التحديات المرتقبة مستقبلا.

المطلب الثاني: محوربناء الدولة الاجتماعية بين الرهان الاقتصادي والسياسي في مالية 2025

إن ظهور الدولة الاجتماعية باعتبارها النموذج الجديد الذي تبنته الدول المتقدمة، ارتكز على ترسيخ أسس الحق والقانون والعدالة الاجتماعية وتوفير خدمات اجتماعية تضمن العيش الكريم للمواطنين.[13] لأنها ترتبط بمجموعة من الأبعاد التي أسست لها مجموعة من المقاربات السو سيولوجيا؛ أهمها البعد الحقوقي المتمثل في ضمان الدولة للمواطنين الحق في العدالة والمشاركة السياسية والتعبير عن الرأي ومختلف الحريات لاكتساب الهوية، ثم حقوق

[10] كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة " تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 " بتاريخ 20 أكتوبر 2023، ص: 10و11.

[11] كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية " تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025" عبر الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية https://www.finances.gov.ma/ بتاريخ 19 أكتوبر 2024، ص: 23.

[12] "التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية 2025 " الصادر من وزارة الاقتصاد والمالية، ص: 75

[13] يوسف عمراوي " أنساق ونماذج الدولة الاجتماعية: سياق تبلور المفهوم، ومقاربات سوسيولوجية" المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول لسنة 2023، ص: 26.

اجتماعية تتمثل في الحق في التعليم والتطبيب والتأمين الاجتماعي والتعويض عن المخاطر، ثم حقوق اقتصادية ترتبط بالحق في الشغل والتعويض عن فقدانه والمخاطر المتعلقة به.

وفي هذا الصدد، وضع قانون المالية لسنة 2025 في صلب أولوياته " بناء الدولة الاجتماعية" وذلك من خلال تبني مقاربة تنموية شمولية تراهن على التوازن بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي. **فعلى المستوى الاقتصادي**، سعى قانون المالية لهذه السنة إلى تحفيز الاستثمار العمومي والخاص، وتكريس استدامة المالية العمومية، عبر التحكم في عجز الميزانية وتعزيز المداخيل الجبائية، مع الحفاظ على وتيرة النمو في سياق عالمي متقلب. وتطوير آليات التمويل المبتكر، كالشراكات بين القطاعين العام والخاص، مما يعكس التوجه نحو ترشيد النفقات وربط الميزانية بالمبدأ المرتكز على الأهداف .

أما البعد الاجتماعي في مالية 2025 توجه نحو تعميم منظومة الحماية الاجتماعية، وتعزيز خدمات الصحة والتعليم، وتسريع ورش تعميم التأمين الإجباري عن المرض، في انسجام مع التوجيهات الملكية ذات الصلة.

وبهذا الشكل، أصبح الرهان الاقتصادي والاجتماعي في القوانين المالية للسنوات المقبلة رهانا مزدوجا، من خلال النهوض بالاقتصاد الوطني، مع ضمان التماسك الاجتماعي والعدالة المجالية، كمدخل لبناء دولة اجتماعية قوية، عادلة ومنصفة. لأن استجابة الدولة الاجتماعية لمختلف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، رهين بدرجة توفيرها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وحماية مواطنيها من المخاطر، وذلك عبر نهج سياسات عمومية ذات بعد اجتماعي تحقق توزيعا عادلا للثروات، تقلص الفوارق الاجتماعية وتحمي الأفراد من الهشاشة والفقر وتحفظ كرامتهم حفاظا على الاستقرار الاجتماعي.

فعماد دولة العدالة الاجتماعية يطرح سؤال المساواة، لأن الاقتصاد الذي يرفع تدريجيا من وضعية الفئات الهشة حسب نظرية "ديمقراطية امتلاك الملكية"[14]، هو نظام يجمع بين الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق، بتدابير واضحة

[14] استخدم مفهوم ديموقراطية امتلاك الملكية لأول مرة من لدن المحافظين البريطانيين في عشرينيات القرن الماضي، قبل أن ينتقل الى النظرية السياسية على يد الاقتصادي البريطاني جيمس ميد، ليكتسي مع جون رولز واتباعه دلالات مساواتيه أكثر راديكالية بكثير مما عند المحافظين، ينظر: مراد دياني، " عن دولة العدالة الاجتماعية"، مجلة الربيع، مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. العدد 15/ صيف 2023، ص.9.

لتوسيع نطاق توزيع رأس المال والملكية على أوسع نطاق ممكن ومنع النخبة الصغيرة من الهيمنة على الاقتصاد و"الدولة"[15]، لتفادي عدم المساواة على المستويين الاقتصادي والسياسي والذي يسميه موريس دوفيرجيه "نظام حكم الأغنياء"[16]. فمنظور "ديمقراطية امتلاك الملكية"[17] يقوم على اعتبار المساواة في الملكية أساس العدالة الاجتماعية عوضا عن المساواة في الدخل، إذ يقوم بتفتيت الملكية كمدخل للديمقراطية الاقتصادية المرخصة للديمقراطية السياسية الجوهرية.

كما أن التأسيس لأرضية صلبة لأسس الدولة الاجتماعية، يقتضي اصلاحات جذرية حقيقية، تبدأ بما هو سياسي ثم تنتقل الى ما هو اقتصادي واجتماعي؛ لأنه من الصعب ارساء دولة اجتماعية يخضع اقتصادها الليبرالي لإملاءات المؤسسات المالية الدولية ولقوانين اقتصاد السوق العالمي الذي تسيطر عليه الشركات العابرة للقارات إذا لم تكن انظمتها السياسية قوية ومستقلة.

دون أن نغفل عن أهمية مبدأ التضامن الذي يعتبر من ركائز بناء الدولة الاجتماعية قد يتعارض مع مبادئ النظام الاقتصادي النيوليبرالي الذي فرضته العولمة واقتصاد السوق والمرتكز على المنافسة الحرة وحرية المبادلات وحرية الملكية لوسائل الإنتاج... ففي السياق المغربي الذي تبدو فيه تجربة الدولة الاجتماعية في بداية الطريق، على الدولة أن تحافظ على أدوارها التدخلية في الشق الاجتماعي للحد من تنامي مشكلات البطالة والهجرة وتدني الأجور واستفحال التفاوتات الطبقية والمجالية وأزمات التعليم والصحة والسكن[18]، بصياغة سياسات عمومية اجتماعية قادرة على مواكبة الإكراهات السوسيواقتصادية حفاظا على حقوق و كرامة المواطنين و تحقيقا للعدالة الاجتماعية.

فبالرغم من أن النمط الاقتصادي المعتمد بالمغرب هو نمط نيو ليبرالي- والذي في جوهره قد يتعارض مع مفهوم الدولة الاجتماعية- إلا أنه إذا تم وضع استراتيجيات وسياسات تراعي الواقع الاجتماعي المغربي دون التخلي عن طموح

---

[15] 9مراد دياني، " عن دولة العدالة الاجتماعية"، المرجع السابق، الصفحة نفسها

[16] . Les Deux faces de l'Occident (Paris : Maurice Duverger, Janus: fayrad 1972)

[17] هو نظام يجمع ما بين الديمقراطية السياسية واقتصاد السوق، فإنها تحافظ على الملكية الخاصة بوصفها متلازمة مع طبيعة الإنسان الأنانية (المتمايزة عن الانتهازية) و تعمل على تفتيت الملكية كمدخل للديمقراطية الاقتصادية المرخصة للديمقراطية السياسية الجوهرية.

[18] أحمد الصمدي " الدولة الاجتماعية: دلالات المفهوم في الفكر الليبرالي وفي السياق المغربي " مقال منشور في كتاب " الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد- مقاربات ودراسات نقدية مقارنة-"، المؤلف بتنسيق إبراهيم بولوح ويونس المجدوبي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول دجنبر 2022 ص:57

تطوير وإنعاش الاقتصاد سيستطيع بذلك أن يحقق توافقا بين رهان السياسات الاجتماعية ورهان تنمية الاقتصاد. حيث يؤثر واقع الرعاية الاجتماعية على مستوى ثقة المغاربة في المؤسسات. لذا فرهان استعادة الدولة لأدوارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، من شأنه أن يوفر الحقوق للمواطنات والمواطنين المغاربة، وسيقوي روابط التماسك الاجتماعي، و ستضع العدالة الاجتماعية في مصب رافدين يتبلوران كلاهما داخل فكرة العقد الاجتماعي ويتكاملان بالتدريج: رافد الحرية الاقتصادية ورافد المساواة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وعلى هذا الأساس، يمكن أن نتساءل عن ما جاء به قانون المالية لسنة 2025 والقانون الإطار 09.21 المتعلق بمنظومة الحماية الاجتماعية من إصلاحات، هل يتوافق مع ما خصص له من اعتمادات مالية في قانون المالية لمواصلة تمويل مشروع الدولة الاجتماعية واستدامته في ظل المخاطر المستقبلية؟ كل هذه الاشكالات سنحاول معالجتها في المحور الثاني.

المبحث الثاني:

و اقع ارساء دعائم الدولة الاجتماعية: تمويل منظومة الحماية الاجتماعية في قانون المالية رقم 60.24 نموذجا

سنحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على أهمية استدامة تمويل منظومة الحماية الاجتماعية في ضوء القانون الإطار 09.21[19] كأحد المرتكزات الحاسمة في تقييم واقع هذا الورش الوطني، ومرحلة أساسية لتنفيذ توجهات الملك محمد السادس فيما يتعلق بتعميم التغطية الاجتماعية لفائدة جميع المواطنات والمواطنين المغاربة بحلول عام 2025.

إلا أن هذا النظام بمكونيه التشاركي وغير التشاركي قد يواجه العديد من التحديات التي ستشكل أعباء مالية إضافية تثقل كاهل الفئة المستهدفة والطبقة المتوسطة **(المطلب الأول)** ذلك أن "الإصلاحات الضريبية" المعتمدة في قانون

[19] صدر بالجريدة الرسمية عدد 6975 المؤرخة في 5 أبريل 2021 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي صدر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 الموافق ل 23 مارس 2021.

المالية لسنة2025 يجب أن يكون متأقلما مع الامكانيات الحقيقية لمستوى الفئات الفقيرة والطبقة المتوسطة لتقليص الفوارق الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة الوطنية على أسس عادلة. **(المطلب الثاني)**

المطلب الأول: إشكاليات استدامة تمويل منظومة الحماية الاجتماعية

إن نجاح أي مشروع أو نظام اجتماعي رهين بأمرين أساسيين وهما الامكانات المرصودة له، وكيفية تدبيرها، وصولا الى نتائج أحسن وبأقل التكاليف واستدامتها على المدى البعيد. حيث أن تمويل أنظمة الحماية الاجتماعية تعتمد على تكلفة مالية مهمة، وهو ما أكده البنك الدولي في أحد عروضه.[20]

وفي هذا الصدد، رصد القانون الإطار للحماية الاجتماعية 09.21 في المادة 11 آليتين أساسيتين للتمويل، آلية قائمة على الاشتراك للأشخاص القادرين على المساهمة في تمويل هذه الحماية، وآلية قائمة على التضامن لفائدة الأشخاص غير القادرين على تحمل واجبات الاشتراك. وبناء عليه، تمت بلوة منظور عام لتعميم الحماية الاجتماعية وتحديد الفئات التي من حقها الاستفادة من التأمين الاجتماعي. إلا أنه تبين أن تأهيل البنيات التحتية لقطاع الصحة العمومية، طرح إشكالية حقيقية حول تمويل هذا المشروع، فطرحت العديد من الاقتراحات لتجاوز هذا الاكراه، كاقتراح إلغاء صندوق المقاصة وتحويل اعتماداته، ورفع المداخيل الجبائية لضمان تمويل كاف. لإن النتيجة الحتمية لهذا الاختيار هي التحرير الشامل لأسعار المواد الأساسية، الذي له تأثير سلبي على كل الأسر ذات الدخل المحدود، وبالتالي سيعطي نتائج عكسية لأنه سيساهم في إعادة توزيع المداخيل بين الأجراء وذوي المداخيل المحدودة. في حين يستمر توسع أنشطة اقتصاد الريع وتجاهل إعادة توزيع المداخيل عموديا عبر إصلاح ضريبي حقيقي للحد من الفوارق الطبقية.

أما من حيث انسجام الأهداف والإجراءات، نجد القانون الإطار 09.21 يتحدث عن تحقيق دعم القدرة الشرائية للأسر، وتحقيق العدالة الاجتماعية، في الوقت الذي نجد جل بنوده تقتصر على مقاربة فئوية (الأطفال والشيوخ) مع دمج المخاطر مثل مخاطر المرض ومخاطر فقدان الشغل. كما تبنى القانون الإطار أطروحة "تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض" عوض "تعميم التغطية الصحية الإجبارية" التي تحدث عنها الخطاب الملكي.

[20] أن تكلفة الحماية الاجتماعية تصل في بعض البلدان الى 1.5 في المئة من الناتج المحلي، كما أن حافظة الاقراض السنوي للبنك في مجال الحماية الاجتماعية وصلت الى 8.1 مليار دولار، في اطار المؤسسة الدولية للتنمية لتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي في غرب ووسط افريقيا وتعميم تدابير الحماية الاجتماعية.

وفي المادة 12 تم إدراج الواجبات التكميلية التي تفرضها الدولة على بعض الفئات المهنية، مما يجعل تمويل الحماية الاجتماعية مرتهن بمساهمة بعض القطاعات التي تشكو حاليا من ارتفاع أعباء هذه المساهمات من قبيل قطاع التربية والتكوين. ويزيد من هذا الضغط نص المادة 13 التي تدرج الموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة في الموارد المالية لتغطية الحماية الاجتماعية، والمتأتية من الهبات والوصايا باعتبارها مصادر قارة للتمويل، بالإضافة إلى الوضعية الصعبة التي تعرفها أنظمة التقاعد[21]، كل هذا يؤكد أن تأسيس مشاريع الحماية على موارد غير ثابتة تفضي حتما إلى هشاشة الاستدامة المالية لمنظومة الحماية الاجتماعية[22]. ولعل هذه المعطيات ساهمت بشكل واضح في البرمجة الزمنية للمشاريع المقترحة، وخاصة تأخير مشروع توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد إلى سنة 2025، وتعميم التعويضات العائلية إلى سنة 2023، بالمقابل تقديم مشروع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض إلى سنة 2022/2021.

فمنذ البدء بإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية إبان جائحة كوفيد 19 ومع ما جاء به القانون الإطار 09.21 من إصلاحات إضافية، فإن هذه المنظومة لازالت تعتريها مجموعة من الاشكاليات والتحديات، بدء بآلية تمويل ورش الحماية الاجتماعية (آليتي الاشتراك والتضامن) فهي في حد ذاتها تشكل ضغطا على الدولة ومكونات المجتمع على حد سواء.

فآلية الاشتراك تحتم إزالة الحد الأقصى للاشتراكات والتعويضات الطويلة الأمد[23]، وهو معيار لا يحقق العدالة الاجتماعية ولا يراعي الوضعية الاقتصادية للعامل كما يساهم في تهرب المنخرطين في التصريح بالأجور الحقيقية للأجراء، وضياع مداخيل مهمة لهذه الأنظمة الاجتماعية –التي هي عبارة عن اشتراكات من جيوب دافعي الضرائب (شركات وأشخاص) -وهو ما يغيب مساهمة الدولة في هذه الآلية ويشكل ضغطا كبيرا على هذه الفئة.

أما آلية التضامن فعبؤها ملقا على المكلف الملزم بالضريبة؛ بحيث تكون مساهمة الدولة ضعيفة مقارنة مع العائدات الضريبية المخصصة لتمويل هذا الورش والموارد المتأتية من إصلاح صندوق المقاصة، وجميع الموارد التي يمكن

[21] حيث تراجعت نسبة عدد المساهمين على عدد المتقاعدين من 3,8 سنة 2012 إلى 2,6 سنة 2016.

[22] إن ضعف التشغيل وشيخوخة الساكنة... كلها عوامل تحد من نمو المساهمات وتزيد من حدة الضغط المالي على التأمين الاجتماعي. فبالنسبة للتقاعد، فإذا مكن الإصلاح المقياسي من تحقيق بعض التقدم، فإن العجز التاريخي للصندوق المغربي للتقاعد يعرقل مشروع الإصلاح النسقي باعتماد نظام واحد وموحد. أما فيما يتعلق بالتأمين عن المرض، فإن الاختلاف بين الشرائح السكانية المؤمن لها والتباين بين مستويات المساهمات والخدمات، كلها عوامل تؤدي إلى وضعيات مالية تختلف من صندوق لآخر.

[23] وهي قاعدة مضمنة في ظهير 31 دجنبر 1959 المحدث للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والتي من خلالها يحدد سقف للأجر الخاضع للاشتراك في 6000 درهم.

أن ترصد بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية. وعليه فهذه الآلية هي موجهة بالأساس للمواطن والمقاولة، وبالتالي عوض أن تكون آلية للحماية الاجتماعية، قد تصبح آلية تثقل كاهل المواطن والمقاولة بفرض " تضامن قسري " يجعل الدولة ترفع يدها عن دعم المواد والخدمات العمومية، ذلك أن لقد نظام المقاصة تبينت محدوديته خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت نفقات المقاصة مستويات قياسية وأثر ذلك سلبا على حسن برمجة الموارد المالية والتنفيذ العادي للنفقات العمومية[24]، بحيث أضحى عبئا كبيرا على خزينة الدولة، لم يساهم في التخفيف من الهشاشة والفوارق الاجتماعية بل ساهم في تكريسها وتعميقها باعتبار أن الدعم تستفيد منه الطبقات الميسورة أكثر من الطبقات المعوزة.

ومن بين ما تضمنه التقرير الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رأيا بخصوص مسألة الحماية الاجتماعية في المغرب تحت عنوان **"الحماية الاجتماعية في المغرب: و اقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الاجتماعية 2018."** قدم على إثره 49 توصية تهدف إلى الإعمال الفعلي لحق أساسي من حقوق الإنسان، وتوضيح المفاهيم المرتبطة بمجال الحماية الاجتماعية وإثارة الانتباه إلى أهمية الفجوات القائمة بين مستوى العرض الذي تقدمه أنظمة الحماية الاجتماعية الحالية وحاجيات الساكنة وحقوقها في مجال الضمان الاجتماعي، مبرزا أهمية الحكامة في تطوير هذه الحماية ؛ بحيث كونه يوصي مجلس الحكومة بملاءمة السياسات العمومية المتعلقة بالحماية الاجتماعية مع المعايير الدولية من خلال استكمال المصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 102(1952) بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي، والمصادقة كذلك على باقي الاتفاقيات (130 و128 و121)، واتخاذ إجراءات أخرى تهدف إلى توسيع نطاق التغطية الاجتماعية، والرفع من سقف الأجر الشهري للمساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي إلى مبلغ 6500 درهم ومقايسته على متوسط الأجور المصرح بها. وفيما يتعلق بالحماية الاجتماعية للأشخاص الموجودين في وضعية بطالة، يوصي المجلس بالوقوف عند حصيلة منجزات السياسات العمومية في ضوء مقتضيات اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 168 المتعلقة بسياسة التشغيل والحماية من البطالة، والعمل على المصادقة على هذه الاتفاقية وإعمال توصياتها. إلا أنه في المقابل نجد القانون الإطار 09.21 جاء بمجموعة من الإصلاحات متعلقة أساسا بالتعويض

[24] محمد الادريسي بخات/ محمد خي " تطوير منظومة الدعم الاجتماعي في المغرب لمواجهة تداعيات جائحة كورونا" مقال مشترك منشور عبر مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل العدد الأول نونبر 2020 ص: 04

عن فقدان الشغل وليس على البطالة على غرار الدول الديمقراطية، وهذا يطرح إشكالية في تدبير وتمويل منظومة الحماية الاجتماعية. كما أن اعتماد سجل اجتماعي موحد غامض المعايير غير قادر على تحديد عدد المستفيدين من الدعم بدقة حسب آراء بعض المتخصصين[25]. كما أن السياسات العمومية في مجال الدعم الاجتماعي تتسم بنوع من التشتت وتعدد البرامج وضعف في التنسيق بين مختلف المتدخلين الشيء الذي ينتج عنه أحيانا حالة من عدم الانصاف. إن ورشا بهذا الحجم يحتاج إلى رأسمال بشري مؤهل تخصص له إمكانات مادية ضرورية، الشيء الذي سيشكل عبء إضافيا على ميزانية الدولة.

وتأسيسا على ما سبق، يتضح أن هناك نوع من الاختلال بين التصور الحكومي والعروض المقترحة لهذا المشروع وماجاء به قانون المالية لسنة 2025 وبين احتياجات الواقع التي تبنى على التصورات الأممية. فعلى سبيل المثال لا الحصر في التجارب المقارنة، فدستور الجارة الإسبانية يعتبر قدوة في هذا المجال، نظرا لعدد المواد التي خصصها للحقوق الاجتماعية والتي تترجم فعليا في الميزانية وعلى أرض الواقع. وتتراوح ميزانية الصحة والحماية الاجتماعية في دول الرفاه من 50٪ إلى 60٪ من ميزانية الدولة (مقابل7٪ في المغرب)، وتعادل في إسبانيا 10 مرات ميزانية التجهيز[26]. ويعتبر النموذج الصيني حاليا أكبر نظام للتغطية الصحية عالميا لأنه يشمل جميع سكان البلاد تقريبا، وتغطية التقاعد وصلت نسبة 93٪ من السكان المسجلين، ويحتل الضمان الاجتماعي ومدخراته الرتبة الأولى في الناتج الداخلي الخام[27].

وختاما، فإن شبكات الأمان الاجتماعي تعيش تحت وطأة الإكراهات التي تفرضها هوامش الميزانيات المتوفرة، ونجاحها مرتبط بحكامة قوانين المالية وبنجاعة السياسات الضريبية التي تنهجها الدولة، والتي يجب أن تنبني على عدالة جبائية لضمان عدالة اجتماعية وهذا ما سنتناوله في الفقرة الموالية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الضريبية لتمويل منظومة الحماية الاجتماعية: دعامة أم تخلي عن الدولة الاجتماعية.

[25] عبد الرفيع زعنون" تسقيف الدولة الاجتماعية" ورقة سياسات، المعهد المغربي لتحليل السياسات بالرباط، بتاريخ 25 شتنبر 2023، متاح عبر الرابط: https://lc.cx/p-PFAu

[26] سعد الطاوجني" الدولة الاجتماعية بين وهم الخطاب السياسي الرسمي وحقائق الواقع" مجلة الربيع لمركز محمد بنسعيد آيت إيدير للأبحاث والدراسات/المغرب، العدد 15، السنة التاسعة 2023، ص:35

[27] سعد الطاوجني" الدولة الاجتماعية بين وهم الخطاب السياسي الرسمي وحقائق الواقع" المرجع نفسه ص: 34

لطالما طرحت إشكالية الدولة الاجتماعية مسألة التمويل كآلية لتنفيذ السياسات الاجتماعية، وذلك من خلال خلق مصادر تمويل مستديمة لتنفيذ هذه السياسات التي تقوم على مبادئ التضامن والتماسك الاجتماعيين. وقد انخرطت الدولة في مسلسل من الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية بغرض إعادة التوزيع الأمثل للموارد الضريبية باعتبارها أهم مساهم في ميزانية الدولة والمحدد للتوجهات المالية[28]. يعتبر الإصلاح الضريبي[29] جزءا من الإصلاح الديمقراطي الشامل ويستدعي نقاشا عموميا لإطلاق سيرورة التفكير في تجويد المداخيل وتنويعها حتى تصبح الضريبة واجبا وطنيا لكن عادلا ومقبولا من طرف الجميع؛ ذلك أن الغاية من النظام الضريبي هو زيادة موارد الدولة بغية تمويل الإنفاق العمومي والمساهمة في التنمية الاجتماعية.

ومن أهم المستجدات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2025 أنه سيتم تخفيف العبء الضريبي على الموظفين والعمال و الأجراء، وذلك من خلال رفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة إلى 40.000 درهم سنويا، مما يعني إعفاء الدخول الشهرية التي تقل عن 6000 درهم[30] من الضريبة بشكل كامل، كما أن هناك تدابير أخرى تشمل تكييف الضرائب في مجال الصهر مع التشريعات البيئية، وذلك في إطار الجهود المبذولة لمكافحة تهريب المعادن الثمينة وضمان تتبع سلسلة القيمة للأعمال المعدنية من أجل إصلاح قانون تحصيل المديونيات الذي سيركز على تحسين فعالية تحصيل الديون العامة، مما يعزز من كفاءة إدارة الموارد المالية.

و تعزيزا للإجراءات المؤسسية لمكافحة التهرب الضريبي، وتحقيق نظام ضريبي أكثر عدالة وشفافية، يساهم في تشجيع الاستثمار ويضمن مساهمة الجميع في تمويل النمو الاقتصادي.

وعند الرجوع إلى قانون المالية لسنة 2024 أكد على ضرورة تنمية الموارد الجبائية لتغطية الانفاق العمومي وتمويل مشاريع الحكومة في الجانب الاجتماعي، وقد عمدت الدولة إلى ادراج مجموعة من الاصلاحات الضريبية والجمركية

[28] محمد الأمين عبد المومني" مرتكزات القرار الضريبي في توجهات السياسات الاجتماعية للدولة" من مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 61 لشهر دجنبر 2023، ص:565

[29] هو الإصلاح الذي تبنته الدولة المغربية تنفيذا للتوجهات التي جاءت بها المناظرة الوطنية حول الضرائب سنة 2013.

[30] بالنسبة للأجراء النشيطين وموظفي القطاعات العمومية، فإن أجورهم الشهرية ستكون خاضعة لتخفيض ضريبي حسب المادة 73، وأقر القانون المالية أنه 10 بالمئة لشريحة الدخل من 40001 إلى 60000 و20 بالمئة بالنسبة لشريحة الدخل من 80.0001 إلى 100.0000 درهم و 34 بالمئة بالنسبة لشريحة الدخل من 10.00001 إلى 18.0000.فضلا عن 37 بالمئة بالنسبة من تعدى عن النسبة.

على مجموعة من المواد والخدمات، حيث ستعرف بعض منها اعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة بشكل تدريجي على مدى ثلاث سنوات (2024-2026). إلا أن هناك سلسلة من الزيادات همت الضريبة على القيمة المضافة ومست في معظمها مجموعة من المواد والخدمات الأساسية وقطاعات حيوية بحيث سيتم الانتقال التدريجي من سعر7% المطبق سنة 2023 على الماء وخدمات التطهير وكذا إيجار عداد الماء، إلى 8% ابتداء من فاتح يناير2024 و9% ابتداء من فاتح يناير2025 و10% ابتداء من فاتح يناير 2026...وسيتم الانتقال أيضا من 14% الذي كان مطبق سنة 2023 على الطاقة الكهربائية، إلى 16% ابتداء من فاتح يناير 2024 و18% ابتداء من فاتح يناير 2025، و20% ابتداء من فاتح يناير 2026... وسيتم الانتقال أيضا من 7% المطبق في السنة الفارطة على إيجار عداد الكهرباء، إلى 11% ابتداء من فاتح يناير 2024 و15% ابتداء من فاتح يناير 2025، و20% ابتداء من فاتح يناير 2026... كما سيتم الانتقال من 7% المطبق على السكر المصفى في سنة 2023 إلى 8% ابتداء من شهر يناير 2024 و9% ابتداء من فاتح يناير 2025، و 10% ابتداء من فاتح يناير 2026... ومن 14% المطبق على عمليات نقل المسافرين والبضائع إلى 16% ابتداء من فاتح يناير 2024، و18% ابتداء من فاتح يناير 2025 و20% ابتداء من فاتح يناير 2026...

وفي هذا الصدد، قد تصبح هذه الزيادات عبء إضافيا يثقل كاهل الطبقة الفقيرة والمتوسطة ويضرب مبدأ التضامن الذي يعتبر من المبادئ الأساسية لبناء الدولة الاجتماعية.

ومن هنا يمكننا أن نتساءل عن مدى استحضار البعد الاجتماعي والعدالة الضريبية عند وضع تدابير جبائية جديدة خصوصا وأن تمويل مثل هذه المشاريع الاجتماعية تحتاج إلى استحضار مدخلين أساسين هو **إقرار العدالة الضريبية**[31] وتفعيل **مبدأ المساواة أمام الضريبة**. لأن من يتحمل عبء المشاريع الاجتماعية هي الطبقة الفقيرة والمتوسطة؛ بحيث أن الإجراءات الضريبية المعتمدة في قانون المالية، تسير في الاتجاه المعاكس لنظام ضريبي تضامني تصاعدي، كما أنها تضرب مبدأ التضامن الذي تُبنى عليه الدولة الاجتماعية، إذ أن العدالة الضريبية هي التزام الجميع في

[31] يؤكد الاقتصادي الفرنسي إيدكار أليكس " أن العدالة الضريبية يمكن أن تتحقق عندما يؤدي كل مواطن حسب إمكانياته وقدراته؛ في حين يعتبر مبدأ المساواة أمام الضريبة حجر الزاوية لأي نظام ضريبي يسعى لتحقيق العدالة الضريبية"

تحمل التكاليف العمومية بمصاحبة العدالة والانصاف في المساهمة المطلوبة من الملزم لكي تتناسب مع الدخل الذي يحققه.

و بالتالي، يتضح أن هناك تناقض بين إعلان الحكومة عن تعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وبين طرحها للزيادة في الضريبة على القيمة المضافة على الماء والكهرباء والتطهير السائل والنقل... فسعر الضريبة يجب أن يكون منخفضا على المنتوجات الواسعة الاستعمال والحيوية، في حين يجب أن يرتفع على كل منتوج يعد من الكماليات والذي هو في الغالب يدخل في خانة الرفاهية؛ فالضريبة على القيمة المضافة تخصص نفس النسبة من مداخيل الأغنياء والفقراء على حد سواء. كما أن ارتفاع الضريبة على القيمة المضافة، كانت لها وقع على ارتفاع الأسعار وعلاقتها بصندوق المقاصة، إذ أنه سيكون هناك ارتفاع ولو تدريجي في سعر قنينة الغاز والسكر والخبز، وهي مواد حيوية وأساسية، وهو ما سيكون له وقع مؤكد على التضخم. وبالرغم من الدور المحوري التي تلعبه المقاولات المغربية في فعالية واستدامة أنظمة الحماية الاجتماعية، الا أنها لازالت تعاني من ضعف التنافسية والريع وتوغل القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي الوطني. الشيء الذي يؤدي الى ضعف الحصيلة الضريبية للشركات والمقاولات المغربية، وزيادة العبء على الدولة بجعلها تنهج سياسة الاقتراض أو الرفع من الضرائب لتغطية هذا العجز الضريبي لإنجاز وتمويل المشاريع الاجتماعية والتنموية.

وبناء على ما سبق، فالدولة -من أجل تمويل منظومة الحماية الاجتماعية- في حاجة لفرض ضريبة على الثروة ومحاربة التملص الضريبي الذي يعد هدرا ماليا واجتماعيا وأخلاقيا، وكل تهاون في مواجهته يعتبر دعما له. فإذا استطاعت الدولة سن ضريبة على الثروة قد تحقق العدالة الضريبية التي تعتبر من مبادئ العدالة الاجتماعية، كما قد تمكنها من تمويل السياسات الاجتماعية لتحقيق التضامن الفعلي الذي تنبني عليه الدولة الاجتماعية، وقد تشكل أيضا حلا حقيقيا وواقعيا لمشكل المديونية المفرطة. لأن الإصلاح الشامل للمنظومة الجبائية ضرورة ملحة لبناء الدولة الديمقراطية عموما، والدولة الاجتماعية خصوصا في إطار تنظيم اقتصادي واجتماعي تضامني حقيقي لإنجاح إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية.

خاتمة:

وختاما يمكن القول، أن ورش الدولة الاجتماعية لم يعد مجرد طموح سياسي أو إعلان نوايا، بل أضحى خيارًا استراتيجيا تُبنى عليه السياسات العمومية للدولة المغربية، ويتجلى ذلك من خلال مواصلة تنزيل التوجهات العامة التي جاء بها قانون المالية لسنة 2025، عبر اتخاذ إصلاح جبائي عادل، ورفع كفاءة الإنفاق العمومي، وتكريس حكامة متقدمة في التدبير، بما من شأنه تعزيز الثقة وترسيخ مبادئ الإنصاف والكرامة الاجتماعية. ذلك أن تصور الدولة الاجتماعية لا يمكن اختزاله في المكون المادي، الذي يقيس ثروة البلاد بالناتج الداخلي الخام، بل يستوجب اعتماد مقاربات شمولية تأخذ بعين الاعتبار الرأسمال اللامادي بمكوناته الثلاث: الرأسمال البشري، الرأسمال الاجتماعي، والرأسمال المؤسساتي.

ورغم ما تحقق من مكتسبات في إطار قانون المالية لسنة 2025، فإن بلوغ نموذج متكامل للدولة الاجتماعية يقتضي تعميق عدد من الإصلاحات الجديدة، من أبرزها:

- ✓ **ضرورة تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لمكافحة التهرب الضريبي**، من خلال تقوية آليات المراقبة والتفتيش، وتوسيع صلاحيات أجهزة التدقيق، بما يضمن الامتثال الجبائي الكامل ويُرسّخ مبدأ العدالة الجبائية كأحد دعائم الدولة الاجتماعية
- ✓ **ضرورة إعادة النظر في تدبير الدين العمومي بناءً على معايير النجاعة الاقتصادية والاجتماعية**، مع توجيه استخدامه نحو تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، ومحاربة الفقر، وضمان إعادة توزيع عادلة للثروات، بما ينسجم مع مقومات "الدولة الجبائية والاجتماعية" كما نظّر لها توماس بيكيتي
- ✓ **ضرورة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية**: مع إعادة الاعتبار لدور الدولة واستعادتها لوظيفتها الاجتماعية وقدرتها على التدخل لتقويم إخفاقات السوق وتحقيق العدالة في توزيع الموارد والأعباء من أجل ضمان استدامة تمويل برامج الحماية الاجتماعية وتعميمها على الجميع.

- ✓ **تفعيل الإصلاح الديمقراطي الشامل للمنظومة الجبائية لن يتأتى بدون مدخل سياسي** قوامه؛ تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة وإصلاح منظومة القضاء في إطار نظام ديمقراطي يفرز نخبا سياسية عن طربق انتخابات حرة ونزيهة.
- ✓ **ضمان الالتقائية السياسات الاجتماعية بين الدولة والمجتمع**: وذلك من خلال القطع مع النزعة المركزية المفرطة و إقرار نظام فعال يضمن نقلا حقيقيا للسلطات والموارد اللازمة من المركز إلى المحيط بغية إنجاح برامج الدولة الاجتماعية وتحقيق العدالة المجالية عبر التوزيع العادل للثروات.
- ✓ **إعادة الاعتبار لنظام المقاصة ضمن منظور إصلاحي جديد** يهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين ضرورة حماية القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الهشة، وبين متطلبات الحكامة المالية من خلال الحد من مظاهر الهدر وتوجيه الدعم نحو مستحقيه الفعليين.

ومن هنا نرى أن المغرب يعيش نوعا من التحولات الكبرى في التعاطي مع المسألة الاجتماعية، غير أن ضمان نجاح هذا التحول يظل رهينا بتوفير الشروط السياسية و التدبيرية والمالية؛ لأن مشروع الدولة الاجتماعية يتحقق عبر الحفاظ على كرامة الإنسان المغربي وتقليص الفجوات الاجتماعية، والتطبيق السليم للحقوق الاقتصادية والسياسية الاجتماعية، ومحاربة الفساد بكل أنواعه وربط المسؤولية بالمحاسبة على صعيد كل مستوياتها ودرجاتها.

لائحة المراجع:

1. أمشنوك، رشيد. الحماية الاجتماعية: أبعادها القيمية ومداخل تحقيقها"، مقال منشور في كتاب " الحماية الاجتماعية والنموذج التنموي الجديد- مقاربات ودراسات نقدية مقارنة-، المؤلف بتنسيق إبراهيم بولوح ويونس المجدوبي، المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الإصدار الأول دجنبر 2022
2. بخات محمد الادريسي / محمد خيي " تطوير منظومة الدعم الاجتماعي في المغرب لمواجهة تداعيات جائحة كورونا" مقال مشترك منشور عبر مجلة الدراسات المندمجة في العلوم الاقتصادية والقانونية والتقنية والتواصل العدد الأول نونبر 2020
3. بالعربي، علال. في مفهوم الدولة الاجتماعية" مجلة الربيع لمركز محمد بنسعيد آيت إيدير للأبحاث والدراسات/المغرب، العدد 15، السنة التاسعة 2023.
4. دياني، مراد. عن دولة العدالة الاجتماعية، مجلة الربيع، مركز محمد بن سعيد آيت إيدر للأبحاث والدراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. العدد 15/ صيف 2023.
5. زعنون، عبد الرفيع. تفكيك صندوق المقاصة في المغرب: هل تدفع الفئات الفقيرة والمتوسطة ثمن الإصلاح ، نشر بتاريخ 13 يونيو 2025، عبر الموقع الإلكتروني - https://www.arab-reform.net/ar/publication/ -
6. الطاوجني، سعد. الدولة الاجتماعية بين وهم الخطاب السياسي الرسمي وحقائق الواقع، مجلة الربيع لمركز محمد بنسعيد آيت إيدير للأبحاث والدراسات/المغرب، العدد 15، السنة التاسعة 2023
7. عبد المومني، محمد الأمين. مرتكزات القرار الضريبي في توجهات السياسات الاجتماعية للدولة، من مجلة الباحث للدراسات والأبحاث القانونية والقضائية، العدد 61 لشهر دجنبر 2023.
8. عمراوي، يوسف. أنساق ونماذج الدولة الاجتماعية: سياق تبلور المفهوم، ومقاربات سوسيولوجية المركز المغربي للأبحاث وتحليل السياسات، الاصدار الأول في شهر شتنبر2023
9. خطاب العرش بمناسبة الذكرى العشرين لإعلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش أسلافه ، يوم الإثنين 29 يوليوز 2019

10. 2021 القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي صدر بالجريدة الرسمية عدد 6975 المؤرخة في 5 أبريل بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.21.30 الصادر في 9 شعبان 1442 الموافق ل 23 مارس 2021.
11. قانون المالية لسنة 2025)قانون رقم 60.24) المنشور في الجريدة الرسمية عدد 7362 بتاريخ 19 ديسمبر 2024.
12. مذكرة تقديم مشروع قانون المالية لسنة 2025، ص: 35
13. عرض حول " مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025 " من طرف لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب، وزارة الاقتصاد والمالية بتاريخ 19 أكتوبر 2024
14. كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية أمام مجلسي البرلمان بمناسبة " تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2024 " بتاريخ 20 أكتوبر 2023
15. كلمة وزيرة الاقتصاد والمالية " تقديم مشروع قانون المالية للسنة المالية 2025" عبر الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والمالية للمملكة المغربية https://www.finances.gov.ma/
16. التقرير الاقتصادي والمالي لمشروع قانون المالية 2025 " الصادر من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.
17. رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بخصوص مسألة الحماية الاجتماعية في المغرب بناء على التقرير الذي أعده المجلس سنة 2018.
18. ***ouvrage***
19. Maurice Duverger, Janus :Les Deux faces de l'Occident. Fayrad ; 1972. Paris.